

مدير عام الشركة العامة لصناعة السكر

ملف: محافظة ميسان

تدني الانتاج بسبب غياب الدعم الحكومي

صناعة السكر من الصناعات الاستراتيجية ◆ شركات عربية نكلت بعد توقيع العقود فربحوا وخسرنا! ◆

المشروع إفتتحه المرحوم (نافذ جلال حوزي) الذي كان وزيراً للزراعة حينما سمح لآخوة الإكراد في المشاركة بالحكومة عام ١٩٧٠ ، إلا ان الجزراوي غير تلك المعادلة الصحيحة في ذلك الوقت. وقبل ان تتحقق رغبة " الجزراوي " كان العمل يحظى بالدعم. تهيأت فرص لزراعة العديد من دول العالم، ومنها إيران على سبيل المثال، والتي أفردت بعد انتهاء حربيها مع العراق ٢٠ ٪ من تخصيصاتها الاقتصادية لتطوير زراعة وصناعة السكر. ويوجد فيها الآن أكثر من ٣٤ مصنعاً للسكر سواء كان بتصنيعاً ذاتي منه، ولديهم القدرة الآن على صناعة معدات معامل السكر .

ومثال آخر هو لبنان الذي ليس لديه نفط ويعيش ابتداءً على ما تدره السياحة، التي تتراجع بفعل الازدياد السياسي. زرت أحد المصانع الخاصة الذي تعود ملكيته لشخص لبناني " شركة اهلية صاحبةا اسم " ريف قاسم " فطلعت ان الدولة السكر فيه واطنة فيقولون من المبلغ المدفوع وهكذا، وببوره يعترف بان البنجر يحوي نسبة سكر عالية. لذا فإن الدولة ترفع له الأسعار، وذلك نسبة السكر فيه واطنة فيقولون من المبلغ المدفوع وهكذا، وبالتبعية هو مستفيد في كل الحالتين سواءاً من السكر الذي ينتجه أم من دعم الحكومة له، عدا

المنتجات العريضة من الاتانج مثل العلف الحيواني الذي يصدره الى جميع الدول بسعر ١٠٠ دولار للطن الواحد، وهو يدخل في الكثير من الصناعات الدوائية والكحولية. انهم يدعمون المزارعين الذين يزرعون البنجر ليعادهم عن زراعة المخدرات. لا توجد في العراق رؤى لفهم ستراتيجية زراعة قصب السكر حتى هذه اللحظة. العلاقة الانتاجية للصنع في الوقت الراهن، اذا توفرت الطاقة الكهربائية تصل الى حدود ٦٠ طن سنوياً، ونحن نبغى من التأهيل ان يكون المصنع قادراً على انتاج الطاقة الكهربائية بغية ان لا تتوقف عن العمل وتعرض للخسارة. لان العصور السري، وفي حالة التوقف ستتسبب الكهرباء وتلفته وتحوله من سكر متبلور الى سكر غير متبلور. وكل مصانع السكر في العالم تنتج الكهرباء، وفي معدل الموصل تنتج الكهرباء ولكن المشكلة قائمة في معدل " ميسان " فقهيل معدل الموصل لا ينتاج سوى ٨٧ ملايين دولار، سينتج اذا ما تحقق التأهيل أكثر من ١٠٠ الف طن سنوياً، ويمكن الوصول بالطاقة الانتاجية لكلا المعملين الى ٢٢٠ الف طن سنوياً وهي تمثل بحدود ٢٥ ٪ من احتياجات العراق للسكر. طلبة من وزارة التجارة دعماً يؤهل معاملنا لرفع البطاقة التموينية، ومن ثم نعيداه اليهم سكرًا إلا ان الفكرة لم تلق القبول المطلوب.

التجارية، وبالتالي حدوث نقص كبير في المواد التموينية. نظام البطاقة التموينية الحالي ليس جديداً على العراقيين، فقد طبق هذا النظام في العراق عام ١٩٤٨ و السكر كان يسمى ضمن هذا النظام بالتموين وعلى وفق الرؤية قررت الحكومة العراقية من العهد الملكي إنشاء مصانع عراقية لإنتاج السكر تحسباً لأي طاريء عالمي، لا سيما وأن جميع الظروف ملائمة لمثل هذه الصناعة كالارض الخصبة والانهار الفيضانية والايدي العاملة والقوى الفلاحية. صناعة السكر في جميع دول العالم مدعومة لانها هي زراعة، والزراعة تلقى الدعم المستمر ولأنها تتبع وزارة الصناعة فلا تدعم لها (وتلك قسمة ضيزى) . الدولة الآن تقدم الدعم للمزارعين سواء بتوفير الاسمدة ام المبيدات ام البذور ام القروض، ويبيعون لها الإنتاج بسعر أعلى. الدولة تدفع للمزارع ٣٥٠ - ٤٠٠ الف دينار للطن الواحد سواء كان بذراً أم سماداً ام مبيدات ومعدات (جرارات وحاصدات) فلماذا نكل يد الدعم على شركة صناعة السكر وهي زراعية أصلاً؟ ويغض الطرف عنها وهي مؤسسة حكومية فيها موظفون وفنيون وخبراء وشغيلة على المستوية كافة . الخطأ يكمن انذاك في سلوك وقرار وزير الصناعة انذاك (طه الجزراوي) الذي كان يريد زيادة اقطاعاته حول مصلحة سكر القصب من وزارة الزراعة الى الصناعة، هذا

(حيث رفض تقديم الدعم لنا. اما محافظ ورئيس مجلس محافظة ميسان فأفاداً بان المبالغ المخصصة للمحافظة هي اساساً غير كافية، لانها منحت على اساس الكثافة السكانية لكل محافظة. وتساءل التحية؛ الجواب متروك للمحافظة ورئيس مجلس المحافظة لانها اقدر من الآخرين على تقدير ذلك. تدني اسعار النفط ربما ستحول بيننا وبين الدعم المؤمل، ناهيك عن الازمة المالية العالمية التي طالت اليابان وبعض دول جنوب شرقي اسيا وروسيا.

صناعة استراتيحية
ويوضح العلق أن صناعة السكر من الصناعات الاستراتيجية التي يجبلها بعض المسؤولين في العراق، نحن بحاجة الى تسليط الضوء على مثل هذه الصناعات ذات الهمية القصوى، وكذلك على الزراعات الاستراتيجية مثل المحاصيل الحقلية والقمح والرز وغيرهما التي تمثل القوت اليومي للمواطن، والسكر واحدة منها. ولا يمكن للمواطن ان يستغني عنه. الحكماء في العهد الملكي تحسبوا بشكل دقيق حاجة العراق ولذلك قرروا إنشاء ثلاثة مصانع لإنتاج السكر في الوقت الذي كان فيه عدد نفوس العراقيين لا يتجاوز سبعة ملايين نسمة، لان التجربة المريعة التي عاشها العالم ابان الحرب العالمية الثانية متفثلة بصفص واحراق البواخر

يخفي على احد بان السكر هو ضمن بورصة عالمية حاله حال النفط والذهب، فحققت هذه الشركات فائدة مالية هائلة من الاموال المرصون والمجوز ولهم في المصارف وبالتالي فإن شركتنا خسرت فرصة لتعزيز قدراتها المالية والتشغيلية ومستوى الربحية، وكان بإمكاننا رد البطاقة التموينية وقنذاك، والان نستطيع ايضاً ان نقدم لها شيئاً لتعزيزها.

المصانع الانتاجية والاهمال
الاهمال هو الذي رافق مسيرة المؤسسات الانتاجية منذ ذلك التاريخ وحتى الان. واصحاب الاختصاص يدركون بان توقف المعدات عن العمل سيؤذي بها الى التآكل وان التشغيل يديمها. قدمنا دراسات كثيرة منها دراسة مشتركة مع وزارة الزراعة، وقد أقرت من قبل وزير الزراعة، ومن ثم رفعت الى مجلس الوزراء. وعلى اثر هذه الدراسة تقرر دعم صناعة السكر في العراق بمبلغ ٨٣ مليون دولار، وهذا التخصيص لم يكن ملزماً لوزارة المالية كون القرار صدر بشكل توصية، ابان الوزارة السابقة التي ترأسها الدكتور الجعفري، وعليه فان وزير المالية اوصى بالرجوع الى تخصيصات موازنة تنمية الاقاليم. ومع ذلك لم نقتطع ولم يصبنا اليأس، فراجعنا مجلسي محافظة نينوى وميسان ورئيس مجلس محافظة نينوى (سالم الحاج عيسى

الشركتين ببعضها في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم . وفي عام ١٩٩١ بوشر العمل بأعمار شركة الموصل في عام ١٩٩١، وميسان في عام ١٩٩٤ ، ولم تكن اعمال الاعمار على قدر من الجودة لافتقارها الى الاسس والسياقات العلمية الحديثة المتسعة مع التطورات التكنولوجية، لأن العراق كان في حالة حصار دولي، لذا جرى الاعتناء على ما موجود في البلد من امكانات هي الاخرى كانت مختلفة عما موجود في البلدان الاخرى سواء بالمعدات او بالخبرات . مصانعنا تعاني قديمها وانتهاء اعمارها التشغيلية ناهيك عن تخلف التكنولوجيا التي كان العراق يستقدمها لافتقارنا الخبرة التي تحدد نوعها. الان الشركة استعادت جزءاً من عافيتها بعد عام ١٩٩٤ فبدأت بزراعة البنجر السكري من خلال التعاقد مع المزارعين، وبالنسبة لزرعتنا نقوم بكل اعمال الزراعة فيها، و انتجنا كميات لا بأس بها من القصب السكري، الا ان مصانعنا تشتمل على خطين، الاول لإنتاج السكر من المحاصيل التي تزرع في العراق والثاني يعتمد على تكرير السكر الاحمر أو الخام المستورد. لم نستورد أية كمية من السكر الخام منذ بداية النصف الاول لعام ١٩٨٠ وحتى هذه اللحظة، مع اننا تعاقدنا مع شركات عربية الا انها نكلت بعقودها ولم تف بتعهداتها ازعنا، ولا

تبعد الشركة العامة لصناعة السكر في ميسان أكثر من عشرين كم عن مركز المدينة، وهي تقع على الشارع المؤدي الى قضاء الجسر الكبير. الناظر بها عن بعد يحسبها مدينة متكاملة، ميزاتها ليست سوى ابنية على هيئة جملونات حديدية، وأخرى مارجل لتسخين الماء المضاف الى عصير البنجر. وعند اجتيازنا بوابتها الرئيسية قادنا موظفون الاستعلامات الى مكتب المدير العام " عقيل محمد نوري العلق " الذي رحب بنا وبدأ يشرح تاريخ الشركة، التي تأسست تحت مسمى آخر هو مصلحة سكر القصب، وذلك في عام ١٩٦٧ كمشروع زراعي —صناعي من قبل شركة "هاوايان" الأمريكية. واختير موقعها في قضاء الجسر الكبير لملاءمة الأراضي المحيطة بالمنطقة لزراعة قصب السكر. يشمل الجانب الزراعي استغلال اراض تصل مساحتها الى (٤٢) ألف دونم لزراعة قصب السكر، بعد توفير جميع مستلزماتها من مكننة زراعية ووسائل استصلاح التربة وقنوات الري والبرل ومحطات ضخ مياه الري.

اما الجانب الصناعي فيشمل إنشاء معمل لتصنيع السكر من نبات قصب السكر بطاقة (٣٩٠٠ طن قصب/ يوم) وتكرير السكر الخام بطاقة (٤٤٠ طن قصب/ يوم)، ليكون اجمالي طاقة العمل الانتاجية (١٠٠ ألف طن سكر ابيض/ سنة)، ثم انجاز جزء من المزرعة، وبوشر بانتاج السكر في جزيران من عام ١٩٧٠. اما مصلحة صنع السكر في الموصل فقد كانت باشراف شركة استشارية بلجيكية وتنفيذ شركة (سايلىكير) الالمانية في عام ١٩٥٧ وبوشر بالانتاج عام ١٩٥٩ بطاقة تصميمية قدرها (٨٠٠ طن بنجر / يوم) فضلاً عن تكرير (١٠٠ طن سكر خام/ يوم) . وفي عام ١٩٧٠ تم توسيع المعمل باضافة وحدات انتاجية جديدة بأشراف الشركة البلجيكية لتنفيذ شركة بولونية ليصبح الانتاج تصنيع (٢٨٦٠ طن بنجر / يوم) وتكرير (٥٠٢ طن سكر خام / يوم) وانتاج (٨٠ طن نورة حية / يوم) وانتاج (١٠ طن / ساعة) من تلف بنجر الجاف (البثل وخط لاضافة " المولاس" اليه لتحليته وكبسه على شكل اصبعيات علفية. وإنشاء معمل (خميرة الخبز وتوسيعه عام ١٩٧٧) لتصنيع طاقته الانتاجية (٢٥٤٠ طن خميرة طرية / سنة) (اضافة الى (٤٠٠ طن خميرة جافة/ سنة) . في الوقت الراهن الشركة هي حاصل دمج شركتين (الشركة العامة لصناعة السكر في الموصل والشركة العامة لصناعة السكر في ميسان)، وخلال الحرب العراقية الابرانية توقفت المصانع عن العمل نتيجة زج العاملين وملاكانها الاخرى بصقوف الجيش وعسكرة الآخرين، ضمن ما كان يسمى بـ (الجيش الشعبي) . وتم الاعتماد على استيراد السكر الابيض فقط . فتوقف الإنتاج فارتأى المسؤولون انذاك دمج

تعيش في سأم بعد أن كانت ملكة

بارز جداً في انتشار مكاتب التقانات الحديثة "الموبايل والحاسوب والانترنت" . واسلوب عرض بدلات الاعراس ، وازياء النساء. احد اصحاب محال تأجير بدلات الاعراس أصر على أن تصوره بين "ماليكاناته الصناعية" وهن يرتدين بدلات عرسهن . وكذا هو الحال في عرض ازياء العرسان. احد التربويين أسرلي بأن الجيل المقبل سيكون جيلاً مخرباً. في سوق ممتاز هناك نزوع نحو التطور والارتقاء، هو سوق زاخر بال بضائع الالكترونية الحديثة. وفي شارع دجلة رغبة جامحة لارتشاف فنانج من (التهجة العامية) وليس القوة. وفي عواشة طسوح كبير لأن تكون "ميسان" عروساً وسط جنوب العراق. "أبو تحسين" فنان تشكيلي وخطاط يصل النهار بالليل للرسم فرشاته كل ماهو جميل في ميسان، مكانه التواضع والصغير مرأب" ل لوحاته الرائعة ، والمر الضيق المقابل له. معرض تشكيلي دائم يقصده طلبة المدارس لرسم مواد الاحياء والكيمياء والفيزياء. وكذا هم تلاميذ المدارس الابتدائية وربما يوظرون مستقبلهم، غير أن بعض الزمر الخاوية تحاول تهشيم هذه الاطر، هكذا اخبرني الفنان التشكيلي "أبو عطاء" وكنا نجلس بالقرب منه لما قدمت امرأة وبصحتها فتاة شابة وطلبت منه رسم لوحة لأحد الاولياء، الا انه اعذر منها بأب قاتلاً: انا لا اجد رسم الشخص، بل ابرع في رسم المناظر الطبيعية والجمال.



بطء ايقاعات الحياة فيها يبعث على السأم، والحبّة السوداء تشفي جميع العلل والالوصاب الا السأم. هكذا وجدنا ميسان "عروس دجلة" وسلعة غذائها الجميلة. فتسارع دجلة، هو الوحيد بين شوارعها ضاج بالحركة والناس، أحياؤها مستكنة، ومواطنها يتقلون ببطء شديد وكأنهم استسلموا لقدر محتم. في الاماسي اسواقها تزدهم بالناس، حتى بناء الجسرات العشر، طالته عدوى الكسل التي لم تسلم منها مشاريع شبكات الصرف الصحي وتثبيت الارصفة واعادة اكساء الشوارع. في يوم غابر من ايام التاريخ كانت ميسان ملكة. ضفاف دجلة لم تعد مساوي للناس ومرتعاً للبهجة والفرح والابداع. لامتفتس لاهلها سوى "كازينيو النجماوي" ويضعة ألعاب اطفال بدائية. حتى منطقة "الطيب التي كانت يوماً ما مزاراً للصيادين والشعراء والفنانين نالت منها عدوى الكسل مثلما سرت عدوى "الس" بين الناس. بعض المواطنين يتفاحرون بان ميسان هي الحجر الوحيد في العالم لرضي الجذام، فمن اين جاءها الوصب المعدي والخبيث؟ ميسان موطن سيد محمد وسلمان المتكوب وحسين سعيدة وفرج وهاب وقبلهم (مسعود) عمارتلي وكربكر وغيرهم من النجوم الالامية. وانا اجوب انحاءك الواسعة، اشعر بالفرح حينما لمس روح التحدي وهي متأججة في اعماق ابناءك الاصلاء، الذين حدثوني

الانسان والمكان وبيئة ميسان .. معامل الطابوق انموذجا

في الاسبوع الواحد، الى صهريجين ونصف أي عشرة ملايين دينار، وهذا يعني اننا ندفع (٤٠) مليون دينار شهرياً ثمننا للنفط الاسود فقط. ناهيك عن وقود المولدات "الكاز" واجور مشغلي وحرفيي الحراقات. سعر الدبل احيانا يعجز عن سدائ تلك الصروفات. وعن عدد العمال العاملين قال: في مرحلة التفريغ نحتاج الى (٣٠) عاملاً وفي التحميل قد يصل عدد العمال في بعض الاحيان الى (٣٠) عاملاً . وفي المجمل يكون المجموع (٧٠) عاملاً يومياً.

وهل نتلقون دعماً من الدولة؟ قال: ابداً لم نلتق أي دعم مادي او معنوي "كلشي مكو" ولا حتى تسهيلات. وعن اجور العمال اوضح قائلاً: (٦٠) ألف دينار لعمال التفريغ والذين يبلغ عددهم عشرة عمال، أي لكل واحد منهم ستة آلاف دينار لكل سيارة. وبما ان انتاجنا يكفي لست سيارات فان حصيلة كل عامل تساوي (٣٦) ألف دينار يومياً، وفي التحميل يتقاضون اسبوعياً مليوني دينار، وتبلغ اسبوعية "الشواغيل" مليون ومئتي ألف دينار، واسبوعية "الكرا" جامع الكردة وهي من مخلفات المعمل، تبلغ (١٥٠) ألف دينار، واسبوعية "الراشوك" ، واسبوعية "الفيتير" القائمة على ادامة وتصليح المكائن (٢٠٠) ألف دينار.

تأسس هذا المعمل عام ١٩٧٦، ولكننا نجري عليه اعمال الصيانة والتجديد سنوياً. وفي هذا العام سويته اله تطواله" بسبب استعمال الحراقات ، وتزداد طبيعة عملنا سوءاً في فصل الشتاء لان جميع الطرق المؤدية الى المعمل ترابية. وفي فصل الصيف تزداد معاناتنا بفعل الغبار والارتفاع المتصاعدة. النظام الجديد في التشغيل يعتمد بالاساس على الطاقة الكهربائية وضغط الوقود بالهواء.

ثم التقينا معاون الفيتير ومشغل مضخات النفط الاسود "باسم عيدان ياسين" الذي افادنا قائلاً: لدينا "تاروسة كهربائية" تعمل على نظامي "الوطنية والمولدة" ، مشيراً الى ان دوامه متناوباً بين يوم وأخر، وراتني (١٢٥) ألف دينار في كل اسبوع. "الشاعول" احمد محسن وهو من اهالي محافظة الديوانية، افاد بأن راتبه الاسبوعي يبلغ (٢٥٠) ألف دينار. مهنة الشاعول شاقة ومرهقة وتتطلب بذل جهود كثيرة. وقد يصاحبها حوادث خطيرة قد تؤدي بحياة في بعض الاحيان.

معامل طابوق ميسان ما تزال تعمل بطرق بدائية جداً غادرها العالم منذ قرون، تتاجاتها ومخلفاتها من اخطر الملوثات البيئية والصحية التي تشرع الابواب للاوبئة والأمراض القاتلة. صناعة الطابوق في العالم المتقدم بلا ملوثات وتعتمد المكننة والحركة الذاتية المسيطر عليها الكترونياً والتي تحظى بمعالجات بيئية حقيقية.

معامل طابوق محافظة ميسان انموذج صارخ لمعاناة الإنسان العراقي التي بدأت منذ قرون سحيقة ولم تنته بعد. العاملون فيها يتساعلون، متى تنتهي معاناتنا؟

ونحن في طريق عودتنا من الشركة العامة لصناعة السكر عرجنا على احد هذه المعامل والتقينا اولاً المواطن كريم حسن ويعمل وكيلا لصاحب المعمل، وكان حديثه عن واقع المعامل تلك. فقال: جهونا تنصب على استبدال الطريقة القديمة في شي الطابوق باحلال الحراقات، ولم نجن اية فائدة منها حتى اليوم. اسعار الطابوق تخضع للطلب ، فكلما ازداد الطلب ارتفع معه سعر دبل الطابوق وبالعكس.. وعن مستوى الانتاج قال: سابقاً كان انتاجنا بحدود اربعين ألف طابوقة يومياً، وبعد ان استخدمنا الحراقات انخفض انتاجنا الى (٢٤) ألف طابوقة يومياً بسبب احتفاظ القرن بسخونته.

الحراقات لاتشبه "التنكة"، "التنكة تبرد بسرعة" ويوضح معنى "التنكة" قائلاً: هي الوعاء الذي يحوي الوقود ونسكبه من اعلى القرن، اما الحراقات فهي أرضية تشوي الطابوق من الفتحات السفلية للفرن عبر شبكة من الانابيب الارضية التي تجهز الحراقات بالوقود.

وعن اسعار الطابوق قال ان سعر الدبل بـ (٦٠٠) ألف دينار و(٣٠) ألف لتر النفط الاسود بـ (٤) ملايين دينار. لان النفط سعره مرتفع لأننا ندفع للصهرجني ذي حمولة (٣٠) ألف لتر، اربعة ملايين دينار يكفيها لمدة ثلاثة ايام. وعلى هذا فاننا نحتاج

في الضاحية الجنوبية لمركز محافظة ميسان اكثر من عشرين معملاً للطابوق. توزعت بشكل عشوائي على مساحات واسعة، يعمل فيها المئات من المواطنين الذين اشادوا لهم بيوتاً بالقرب منها بالافادة من مخلفاتها، بيوتاً لاتصلح حتى زرائب للمواشي. ولايحتاج الناظر اليها الى ادلة بحثية لتأشير بمستوى بؤسها وشقائها وعذاباتها ومعاناتها ومستويات فقرها وعوزها. فهي وبأبسط معاني الوصف تفتقر الى الماء الصالح للشرب، وهي ايضا خارج حدود الاهتمام الصحي والتعليمي، وبعيدة عن مناخات العيش الادمي البسيط.

